رأي القدس

جريمة الزعماء العرب في غوانتانامو

■ اعلنت الادارة الامريكية عن انتحار ثلاثة من المعتقلين العرب في سجن غوانتانامو، واعادت جثثهم الى دولهم، اثنان من اليمن وثالث من المملكة العربية السعودية، ولم نسمع حتى هذه اللحظة ان تشريحا اجري لجثمان اي من هؤلاء حتى نعرف الحقيقة حول كيفية وفاتهم.

الغالبية الساحقة من المعتقلين في هذا المعتقل الكريه هم من الاسلاميين المتعصبين، ومن المستحيل ان يقدم هؤلاء على الانتحار مهما بلغت بهم درجة اليأس، لانهم لا يريدون الموت كفرة، والذهاب الى جهنم، وهم الذين اختاروا الشهادة، والقتال حتى نيلها سواء في افغانستان او غيرها.

كل المؤشرات تؤكد ان هؤلاء الثلاثة قضوا تحت التعذيب على ايدي المحققين الامريكيين، او ربما العرب، خاصة بعد ان تأكدت المعلومات حول نقل هؤلاء الى دول عربية معروفة بخبراتها الواسعة في انتزاع المعلومات من المعتقلين بابشع وسائل التعذيب.

ولايضاح الحقيقة، كان من المفترض ان تقوم الحكومتان السعودية واليمنية بالاستعانة بخبراء دوليين في الطب الشرعي لتشريح الجثث، وتحديد اسباب الوفاة، ونشر نتائج ذلك على الرأي العام العالمي، ولكن هذا لم يحدث على الاطلاق، ولا يوجد اي مؤشر بانه سيحدث في المستقبل القريب وذلك لسببين رئيسيين:

● الاول: ان المواطن العربي ليس له اية قيمة عند حكوماته، ولا يستحق اي اهتمام حيا كان او ميتا.

● الثاني: خوف هذه الحكومات من غضب الادارة الامريكية اذا ما اثبتت عدم صحة الرؤية الامريكية حول انتحار هؤلاء.

ويأتي هذا الموقف العربي المخجل والمهين في وقت تسود العالم، والغربي منه على وجه الخصوص، ضجة عالمية بسبب هذه الانتهاكات الفاضحة لحقوق الانسان على يد زعيمة العالم الحر في معتقل غير شرعي اسمه معتقل غوانتانامو.

فالاتحاد الاوروبي اعلن احتجاجه رسميا على وجود مثل هذا المعتقل، ومن المتوقع ان يطالب قادة اوروبا الذين يجتمعون اليوم باغلاق هذا المعتقل فورا لانه يشكل وصمة عار للعالم الغربي وديمقراطيته، ومعاهداته حول احترام حقوق الانسان.

خمس سنوات مرت على اعتقال هؤلاء في ظروف غير انسانية، ودون ان يقدموا لاي محاكمة سواء داخل الولايات المتحدة او خارجها، تحت ذريعة كونهم يشكلون خطرا على الامن الامريكي.

المواطن اليمني علي عبد الله السلمي والد احد «المنتحرين» لخص الموقف ببساطة متناهية عندما قال «الزعماء العرب تخلوا عن مواطنيهم ويخشون الولايات المتحدة، ولهذا لا يجرؤون على الدعوة لاغلاق غوانتانامو».

الولايات المتحدة مدانة ومجرمة باقامة هذا المعتقل والعمل على استمراره، ولكن جرم الزعماء العرب اكبر بكثير لانهم صمتوا ولم يتحركوا مطلقا لحماية مواطنيهم، وهو ما لم تفعله دول اوروبية تجاه مواطنيها المسلمين المعتقلين، وظلت تطالب باطلاق سراحهم حتى تحقق لها ذلك.

جوهر المشكلة ايران وليس سلاحها النووي

د. عصام نعمان *

■ يوحي زعماء أمريكا وأوروبا ان جوهر المشكلة مع ايران سلاحُها النووي المحتمل. يدللون على ذلك باصرارها على تخصيب اليورانيوم. فالتخصيب هو طريق امتلاك القدرة على التصنيع. وهم يتخوفون من امتلاك ايران أسلحة نووية. يزعمون ان ذلك يهدد أمن النفط في المنطقة، وقد يهدد أمنهم القومي وأمن حليفتهم اسرائيل.

يردّ زعماء ايران بأن هدفها ليس امتلاك أسلحة نووية كون استعمالها مخالف لقيم الاسلام، بل امتلاك القدرة اللازمة لتوليد الطاقة واستعمالها في أنشطة سلمية. ولا ينسى زعماء ايران ان يتساءلوا، بحق، لماذا تحظّر أمريكا وأوروبا عليها امتلاك سلاحٍ نووي وتبيحه لدول أخرى في مقدمها اسرائيل؟

تزعم أمريكا واسرائيل ان ايران دولة ارهابية، وان امتلاكها سلاحاً نووياً قد يؤدي، عاجلاً أو آجلا، الى تسريب أنواع تكتية (للمدى القريب) منه لمنظمات ارهابية معادية لتينك الدولتين.

المسألة النووية ليست مسألة منطق بل مسألة مصالح. فأمريكا وأوروبا واسرائيل تعلم ان أحداً لم يلجأ الى استعمال السلاح النووي منذ العام 1945 بعد قيام أمريكا بالقاء قنبلتين ذريتين على مدينتي هيروشيما ونجازاكي اليابانيتين أواخر الحرب العالمية الثانية. السبب؟ لأن دولا عدّة أصبحت تمتلك سلاحاً نووياً وبمقدورها ليس أن تردّ الصاع صاعين على من يستعمله ضدها فحسب، بل ان تردّ على من يسرّبه الى دولة أو منظمة معادية لها بأن تسرّبه هي الى دولة أو منظمة حليفة لها ومعادية للدولة البادئة بالتسريب أو بالظلم، والبادئ أظلم.

الردع المتبادَل، نظريةً وقوةً متاحة، بات هو الكابح الأفعل والأضمن في منع استعمال الأسلحة النووية. فلماذا لا تطبق قاعدة الردع على ايران، وهي الأضعف بالمقارنة مع أمريكا وأوروبا واسرائيل، فتلجمها عن استعمال السلاح النووي أو تسريبه؟

ان جوهر المشكلة ليس السلاح النووي بل ايران نفسها التي باتت، بمعايير اقليمية، قوةً مركزية وازنة تتطور باطراد الى امتلاك مزيد من القدرات الاقتصادية والعسكرية وبالتالي السياسية.

حتى من دون سلاح نووي فان ايران، كقوة اقليمية مركزية متطورة، تمتلك من القدرات والنفوذ والسطوة ما يمكّنها من منافسة أمريكا وأوروبا في المنطقة وتقليص نفوذهما وحتى تهديد مصالحهما في المستقبل المنظور. وهي كقوة اسلامية بمقدورها أن تجتذب، بالسياسة وبالتعاون الاقتصادي والدعم العسكري، دولا اسلامية أخرى. كما بمقدورها ان ترعى وتدعم منظمات شعبية سياسية أو مسلحة تعارض أو تقاوم أنظمة سياسية متحالفة مع أمريكا وأوروبا.

لا يخفى على احد ان ثمة قانونا استراتيجيا تلتزمه أوروبا منذ مطالع القرن التاسع عشر وأمريكا منذ منتصف القرن العشرين، مفاده الحؤول دون قيام قوة اقليمية مركزية في البرزخ الممتد بين الساحل الشرقي للبحر الأبيض المتوسط، من الاسكندرية غرباً الى الاسكندرون شرقاً، والخليج بشاطئيه العربي والفارسي، من البصرة شمالاً الى مضيق هرمز جنوباً. ذلك ان قيام دولة اقليمية مركزية في هذه الرقعة الجغرافية الاستراتيجية قد يعطّل او على الأقل يؤثر في انسياب التجارة الدولية بين أوروبا والشرق الأقصى، ويهدد مصالح أمريكا وأوروبا النفطية في المنطقة المترعة بينابيع النفط ومكامن الغاز ما يزيد عن ثلثي الاحتياط العالمي منها، كما يهدد امن اسرائيل، حارسة مصالح الغرب عموما وشرطي المنطقة العامل في خدمة حلف شمالي الأطلسي خصوصاً.

قاومت أوروبا وأمريكا دائما قيام دولة اقليمية مركزية في هذا البرزخ الاستراتيجي. فقد منعت أوروبا اقامتها بشخص محمد علي باشا المصري، بعد تحريره بلاد الشام حتى عمق الأناضول (كوتاهية) من الامبراطورية العثمانية في النصف الأول من القرن التاسع عشر. كما منعت أوروبا وأمريكا قيامها بشخص جمال عبد الناصر بعد توحيده مصر وسوريا في الجمهورية العربية المتحدة منتصف القرن العشرين. ولن تتوانيا، على الأغلب، عن منع الجمهورية الاسلامية الايرانية من التحوّل الى قوة اقليمية مركزية تهدد مصالحهما وأمنهما ناهيك بأمن اسرائيل في المنطقة كلها.

ان جوهر المشكلة، اذاً، هو منع ايران من التحوّل الى قوة اقليمية مركزية. وليس أدل على ذلك من ان أمريكا سارعت الى اعتماد سياسة «الاحتواء المزدوج» على ايران والعراق معا حتى عندما كانتا في صراع محموم في ثمانيات القرن الماضي. وحتى بعد توقف الصراع بينهما استمرت أمريكا في فرض العقوبات على ايران الى يومنا هذا. من هنا يستقيم القول ان مسألة تخصيب اليورانيوم هي مجرد ذريعة تستخدمها أمريكا من أجل الضغط على ايران لحملها على التخلي عن برنامجها النووي والحدّ من قدراتها الاقتصادية والعسكرية، كما انها مجرد أداة تستخدمها ايران من أجل تعزيز مركزها التفاوضي في مواجهة أمريكا وأوروبا.

في ضوء هذا التحليل، هل يمكن ان تنجح المفاوضات بين أوروبا وأمريكا من جهة وايران من جهة أخرى، وما هي أسس الوفاق التي يمكن التوصل اليها في هذا المجال؟

ليس ثمة أفق للوفاق وبالتالي للاتفاق بين الطرفين. فأمريكا (ولعل أوروبا أيضا) مصممةٌ على منع ايران من التحوّل الى قوة مركزية، يحدوها الى ذلك عاملان مستجدان: الأول اقتصادي دافعه امكانية تحوّل منظمة شنغهاي، بعد أن تصبح ايران في صلبها، الى تجمع اقتصادي آسيوي هائل يضم، الى الصين والهند واليابان وغيرها، أكثر من نصف عدد سكان المعمورة. والثاني ايديولوجي دافعه عداء جورج بوش وفريقه الحاكم ومن ورائهما الصهيونية العالمية للاسلام وتخوف الغرب عموما منه ومن احتمال تحوّله الى قوة سياسية فاعلة ومؤذية له، من ماليزيا في الشرق الى موريتانيا في الغرب، ومن جمهوريات آسيا الوسطى الاسلامية في الشمال الى كيانات القرن الأفريقي في الجنوب.

ان ايران تدرك، على ما يبدو، خطورة موقف أمريكا واسرائيل المعادي لها حاضراً ومستقبلاً، ومن المفترض منطقياً واستراتيجياً ان ترفض أي عرض سياسي واقتصادي وامني يؤدي الى تحجيم قدراتها والحدّ من دورها الاقليمي والاسلامي. لذلك، ستلجأ ايران على الأرجح الى خوض غمار مفاوضات معقدة وطويلة ومضنية من اجل ضمان مصالحها وتطورها ودورها الاقليمي والاسلامي، وستستعين ببضعة لاعبين دوليين واقليميين لبلوغ أهدافها. فهي تراهن، دونما شك، على تطور حاجة الاقتصاد الصيني المتعاظمة للنفط من اجل دعم التعاون الاقتصادي والنفطي القائم مع بكين وتطويره وبالتالي ضمان وقوف الصين معها ضد فرض المزيد من العقوبات عليها أو استعمال القوة من طرف الولايات المتحدة ضدها. وتأمل الصين أيضا ان تعارض روسيا في لجوء أمريكا الى القوة في صراعها مع ايران، ذلك ان موسكو تحاول هي الأخرى استعمال سلاح النفط لاعادة بناء نفوذها ودورها الدوليين عامةً وبازاء أمريكا وأوروبا خاصةً. كما تراهن ايران على تخوف دول الخليج المنتجة للنفط والغاز، لاسيما السعودية، من الآثار المدمرة للحرب في المنطقة اذا ما لجأت اليها أمريكا ما يحملها على الضغط عليها لتفادي تكلفتها الاقتصادية الباهظة.

المواجهة بين أمريكا وايران (ومع الاسلام ايضا) تبدو حتمية، ولعل توقيتها سيكون بعد فراغ بوش وحزبه الجمهوري من الانتخابات النصفية مطلع تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل. واذا كانت ايران بحاجة الى خمس او ست سنوات لاستكمال قدرتها على صنع سلاح نووي فان بوش، رائد الداعين الى الحرب الاستباقية، لن يخاطر بامهالها كل هذه المدة، بل سيضربها كلها بقسوة متناهية لئلا تعاود بناء مرافقها وقاعدتها الصناعية فتتحول الى قوة اقليمية مركزية مرةً اخرى.

بوش سيفعل ذلك اذا كان ضامنا ان تكلفة الحرب، اقتصاديا وبشريا واقليميا وأمريكيا ودوليا، لن تكون باهظة للغاية أو أنها في غير مصلحة أمريكا وحليفاتها.

هل يجرؤ أحد، بعد كوارث حروب أفغانستان والعراق والصومال، ان يضمن لبوش شيئاً؟

* كاتب وسياسي من لبنان

العراق بين استعادة السيادة واستمرار الاحتلال

د. سعيد الشهابي *

■ يخطئ الامريكيون اذا اعتقدوا ان استقرار العراق سوف يتحقق مع استمرار الاحتلال. واذا كان القضاء على ابي مصعب الزرقاوي قد أزال عنصر تهديد مهما لأمن العراق وشعبه، فانه في الوقت نفسه أضر بالوجود الامريكي لأكثر من سبب: أولا ان انتهاء الزرقاوي أزال واحدا من المبررات الاساسية لاستمرار القوات الانجلو ـ أمريكية، وثانيا انه قلص شعور العراقيين بالحاجة لحماية من اعماله الارهابية التي استهدفت العراقيين أكثر من استهدافها القوات المحتلة، وثالثا انه وجه الانظار مجددا لتلك القوات، وقد يدفع المزيد من العراقيين لاستهدافها اذا لم تحدد لنفسها زمنا محددا للانسحاب. وما يثير الشك رفض تلك القوات إلزام نفسها بجدول زمني لذلك، والتصرف بشكل يكرس الانطباع بانها مصممة على البقاء وليس الانسحاب. وقد بدأ الساسة العراقيون يشعرون بانهم امام تحد كبير وهم يسعون لاستعادة السيادة التي ما تزال بأيدي تلك القوات، وانهم لا يعاملون بالطريقة التي تليق بهم كحكام لأكبر بلد عربي مشرقي. وكانت زيارة الرئيس الامريكي الاسبوع الماضي لبغداد خالية من اللباقة الدبلوماسية، فلم يتم إخطار رئيس الوزراء العراقي بها الا قبل خمس دقائق من وصول الرئيس بوش الى بغداد، الأمر الذي يشير الى ان واشنطن تتعامل مع العراق ليس كبلد مستقل له سيادته الكاملة، بل كبلد يتبع في ادارته للبيت الابيض. هذا التصرف من شأنه اثارة مشاعر العراقيين بالاحباط واليأس من انتهاء ازماتهم السياسية والامنية لانها لا تؤكد الاحتلال فحسب بل تكرس الشعور بان الاحتلال متواصل، وربما دائم.

ويخطئ الامريكيون ايضا اذا ظنوا انهم قادرون على البقاء في العراق طويلا، مع انهم يخططون لذلك بشكل جاد. وتكفي الاشارة الى ان السفارة الامريكية التي يتم تشييدها على ضفاف دجلة تعتبر الأكبر في العالم، وتتسع لطواقم من الدبلوماسيين والموظفين والعمال يتجاوز عددهم 8000 شخص، وهو رقم يجعلها خارج المفهوم المتداول للمنشأة الدبلوماسية، ويقع في نطاق المستعمرات والوزارات. انها ليست سفارة بل مركز عمليات دولي تمارس الولايات المتحدة من خلاله نشاطاتها الاقليمية والدولية، على غرار ما تفعله في قاعدة «دييغو غارسي» في المحيط الهندي او قاعدة غوانتانامو التي استأجرتها الولايات المتحدة من كوبا والتي تحولت الى أبشع تجسيد لانعدام الانسانية وتجاوز مبادئ حقوق الانسان. وحتى الرئيس الامريكي وجد نفسه الاسبوع الماضي مجبرا على الاعتراف بضرورة غلق هذا السجن الذي أصبحت مشاهد السجناء فيه سلاحا معنويا أصاب الامريكيين في مقتل. وفي الاسبوع الماضي وصف رئيس القضاة البريطاني، اللورد فالكونر في مقابلة مع هيئة الاذاعة البريطانية تلك القاعدة بانها «خطأ ولا يمكن تحمله» قائلا: «اعتقد ان قاعدة غوانتانامو اصبحت مركز توظيف لاولئك الذي يهاجمون كل قيمنا... فما تفعله قاعدة غوانتانامو هو إقصاء الناس عن حكم القانون، وهو امر لا يمكن تحمله وخطأ. لقد كان فتحه خطأ وكذلك استمراره». وقبل اسبوع من ذلك وصف المدعي العام البريطاني ذلك المعسكر بانه «غير مقبول» ودعا الى غلقه. اما قاعدة دييغو غارسيا فقد كانت تحت الاحتلال البريطاني، وسكانها الاصليون من اصول هندية وأفريقية. ولكن بعد ان استخدمت من قبل الامريكيين في بداية السبعينات تم ازاحة مواطنيها الى جزر موريشوس وسيشل.

وما يزال مواطنوها الاصليون، ويسمون «ايلويز» يطالبون الحكومتين البريطانية والامريكية بحق العودة. وقبل شهرين سمح لمائة شخص منهم بدخول الجزيرة لزيارة قبور أسلافهم وأماكن ولادتهم.

وثمة خشية من ان يتم التعامل مع العراق وفق سياسة مماثلة، لا شك ان العراقيين والامريكيين اصبحوا منزعجين من ضبابية الاحتلال الامريكي، ويدفع التشكيك في النوايا الامريكية للمزيد من التمرد واعمال العنف والارهاب. وكما تقول صحيفة «سان فرانسيسكو كرونيكل» في افتتاحيتها في 13 حزيران (يونيو): «ان من المؤسف ان ادارة بوش غير مستعدة لطرح التزام سياسي لدعم وعودها بمغادرة العراق. هذا مع ان قرارين صدرا عن مجلسي النواب والشيوخ ويتضمنان دعما ماليا للحرب في العراق ولكنهما يمنعان احتمال اقامة قواعد دائمة في العراق». غير ان الصحيفة اضافت ان هذا المنع ألغي من قبل لجنة مشتركة من المجلسين، بعد تدخل مباشر من البيت الابيض. وهكذا تبدو النوايا الامريكية في أحسن احوالها غير واضحة بشأن مستقبل الوجود العسكري في ذلك البلد المحتل الذي اصبحت القوات الانجلو ـ أمريكية تتصرف فيه كما تشاء بلا وازع او خشية من أحد. وجاءت موافقة مجلس الشيوخ الأمريكي في 15 حزيران (يونيو) على مشروع قانون للنفقات الطارئة في الموازنة الامريكية يتضمن تخصيص مبالغ قدرها 5ر94 مليار دولار لتغطية تكاليف الحرب في العراق وافغانستان، لتضيف المزيد من الشكوك حول بناء القواعد. فقبل عام مثلا احتلت القوات الامريكية في العراق 106 قواعد، وفق ما ذكره تقرير نشرته «الواشطن بوست»، من ضمنها 14 قاعدة «دائمة». وتقول المعلومات ان البنتاغون يسعى لدمجها في اربع قواعد عملاقة في تليل والاسعد وبلد واربيل والقيارة. هذه الخطط والمشاريع تتم بعيدا عن القرار العراقي، وفي غياب اي اتفاق بين الطرفين، فهو قرار من طرف واحد، هو الجانب الامريكي، بدون موافقة من الجانب العراقي او حتى استمزاج رأيه. يتم ذلك بمنأى عن القرار الدولي، الذي أقصي عن الشأن الامريكي في العراق، منذ قيام الحرب قبل اكثر من ثلاثة اعوام.

ويؤكد المنحى الامريكي نحو بقاء دائم في العراق الموازنات العملاقة التي تقدمها ادارة البيت الابيض الى الكونجرس لاقرارها، فهي ليست موازنات دعم او اغاثة، بل انفاقات عملاقة تؤكد السعي نحو الهيمنة المطلقة على هذا البلد العربي الاسلامي الكبير. فاقرار مجلس الشيوخ الامريكي الاسبوع الماضي (15 يونيو) مشروع قانون النفقات الطارئة في الموازنة الامريكية يتضمن مبالغ قدرها 94,5 مليار دولار لتغطية تكاليف الحرب في العراق وافغانستان. وقال الرئيس بوش تعليقا على مصادقة المجلس على القانون ان «هذه المبالغ لازمة لمكافحة الارهاب والدفاع عن الولايات المتحدة وحماية الحدود الأمريكية». ويشمل مشروع القانون الذي اقره مجلس الشيوخ على تخصيص مبلغ 65,8 مليار دولار لتغطية احتياجات الوجود العسكري الأمريكي في العراق وافغانستان الذي يبلغ قوامه نحو 140 ألف جندي. ولتعزيز الوجود العسكري الامريكي وافق مجلس الامن الدولي على استمرار عمل القوات متعددة الجنسيات في العراق والترتيبات المتعلقة بصندوق تنمية العراق والهيئة الدولية للرقابة والمشورة وذلك بناء على توصية الحكومة العراقية المنتخبة دستوريا، وفقا لما جاء في القرار الدولي 1637. وتجدر الاشارة الى ان القرار الدولي 1637 ينص على ان ولاية القوات متعددة الجنسيات تنتهي في ديسمبر 2006 قابلة للتمديد، غير انه ينص ايضا على ان وضع تلك القوات يتم مراجعته قبيل ال 15 من يونيو الجاري، وهو ما حدث فعلا.

برغم مقتل الزرقاوي، فان مسألة الاحتلال ستظل قضية مضرة ليس بأمن العراق فحسب، بل بأمن المنطقة كلها، لانها اصبحت توفر المناخات المناسبة لتفريخ الارهاب والتطرف والاضطراب الامني والسياسي. ويضاعف المشكلة سياسات الادارة الامريكية ونهجها في التعاطي مع شعوب المنطقة وقضاياها. فقرار نقل السفارة الامريكية من تل أبيب الى القدس استفزاز واضح، وقرار عدائي ضد مشاعر العرب والمسلمين. وهذا لا يمكن ان يخفف حالة الاحتقان التي تعيشه المنطقة، بل يزيد الامور تعقيدا، ويدفع نحو المزيد من العنف والتوتر. الرئيس بوش حاول تخفيف اثر القرار بتأجيل العملية ستة شهور أخرى، قائلا: «انه من الضروري حماية مصالح الامن القومي وتأجيل نقل السفارة الى ستة اشهر وهي المدة المحددة في القانون الصادر عام 1995». الا انه اكد التزام ادارته بعملية نقل سفارتها الى القدس. ومنذ عام 1995 تتخذ الادارات الامريكية السابقة قرارات مشابهة لقرار الرئيس الحالي بتأجيل نقل السفارة من تل ابيب الى القدس في تحرك لتجنب معارضة العالم العربي للنقل ولمساعدة تحريك والمضي قدما بمفاوضات عملية السلام. هذا الدعم السياسي المكشوف لسياسات الاحتلال والاستيطان الاسرائيلية اصبح عامل تهديد للاستقرار والامن في المنطقة وسببا لاستمرار الاحتقان، وتواصل نزعات التطرف والعنف.

ان تعليق الآمال بتراجع العنف والارهاب على مقتل الزرقاوي وخلخلة تنظيماته وخلاياه ليس أمرا واقعيا. فالعنف والتطرف وانتشار الارهاب كان ملازما للحرب التي شنتها القوات الانجلو ـ بريطانية في العراق، ومن ذلك ظهور الزرقاوي والمجموعات المسلحة الاخرى. ويوفر استمرار الاحتلال مناخا مناسبا لبروز الحركات المسلحة، التي لا تنحصر اهدافها بمواجهة ذلك الاحتلال، بل تتعداه لتصبح قوى تدميرية داخل المجتمع العراقي. وما حدث في افغانستان يؤكد هذا المنحى. فقد وفر الاحتلال السوفياتي مناخا مناسبا لقيام الاتجاهات المتطرفة التي أكسبتها سنوات الحرب ضد الاحتلال خبرات عسكرية واسعة، وأحدث انفتاحا واسعا على السلاح والقتال، وأضعف منطق التحاور والتفاوض والتعاطي الفكري، وأدى الى تراجع دور الحركات الاسلامية التقليدية التي لم تحمل السلاح من قبل. والوضع نفسه يتكرر اليوم في العراق، وتوفر اجواء الاحتلال المناخات المناسبة لتضخم مشاعر القوة والعسكرة، على حساب العطاء الفكري والثقافي. وما يجري في العراق ليس بعيدا عن كل هذا. فما لم تتجه القوات الاجنبية للانسحاب، فانها ستستمر في تخصيب الارضية المناسبة لصعود حركات التطرف التي لن تقتصر على الجماعات المرتبطة بالزرقاوي، بل ستتعدى ذلك لتصل الى اغلبية العراقيين. وهناك شعور يزداد تعمقا بعدم قدرة الامريكيين على ادارة ملف الصراع، وسعيهم المتواصل لاستعراض القوة واستعمالها بدون حدود، وهذا لا يؤدي الا الى المزيد من الاحتقان والتفاعلات المتسلسلة التي تكرس العنف والتشطير المجتمعي، والخلافات الايديولوجية.

وفي الوقت الذي يسود فيه الشعور بالارتياح في الاوساط العراقية بعد مقتل الزرقاوي، فان فشل السياسات الامريكية في العراق، وعدم وضوح الاجندة السرية لدى الادارة الامريكية، بما في ذلك بناء القواعد العسكرية العملاقة، أصبح كل ذلك يضغط على النفسية العراقية بشكل سلبي، ويوفر للمجموعات التي تحمل السلاح فرصا لتجنيد الانتحاريين وتوسيع دائرة الدمار. ان استمرار الوجود الامريكي اصبح يمثل عبئا على الشعب العراقي، خصوصا مع عدم وضوح اجندة الساسة الامريكيين، وما يرشح عن عزمهم على اطالة بقائهم فترة اطول، وربما بشكل دائم. ولا يخفى الوزراء العراقيون امتعاضهم من السياسات الامريكية، التي تسعى لاضعاف السلطة المركزية في بغداد، بدلا من تقويتها ودعمها. فهذه السلطة سوف تواجه الكثير من المشاكل، وتتعرض لامتحان شعبي حول المصداقية وحسن الآداء. ولم يخف الامريكيون امتعاضهم من سيطرة تيارات اسلامية على الحكومة الجديدة، وتدخلاتهم بشكل سافر للتأثير على القرار العراقي خصوصا في التعيينات الوزارية، كما حدث مع وزراء الداخلية والدفاع والامن القومي. وقبل ذلك كان موقفهم الرافض لاعادة ترشيح رئيس الوزراء السابق، الامر الذي ادى الى توتير الاجواء وتأخير تشكيل الحكومة. العراقيون يرون كيف ان سيادة بلدهم اصبحت تنتهك بشكل مروع، وان الامريكيين يتدخلون في كل صغيرة وكبيرة، وكيف ان القواعد العسكرية يتم انشاؤها ليس بناء على اتفاقات ثنائية مع الحكومة العراقية، بل وفقا لمخططات البنتاغون، وليس للعراقيين حق للاعتراض او المساءلة. ان العراق اليوم يعيش فصلا مأساويا، ولن يؤدي القضاء على الزرقاوي الى تغير جوهري في الاضطراب الامني والعسكري والسياسي، لان القضية الاساس، بعد سقوط النظام السابق، قضية الاحتلال في نظر الكثيرين، وهي قضية تزيدها التصرفات الامريكية وضوحا امام الناس. لقد اصبح امن العراق مرتبطا ليس بانتهاء الاحتلال فحسب، بل استعادة السيادة الكاملة، بما في ذلك حق تقرير شكل العلاقات المستقبلية مع الولايات المتحدة، وقضايا النفط والامن والقواعد العسكرية. انه الامتحان الاصعب للعلاقات المستقبلية بين بغداد وواشنطن.

* كاتب وصحافي بحريني يقيم في لندن

الكرة والسياسة في المونديال

محمد كريشان

■ حسنا فعلت غانا حين اعتذرت عما قام به بكل رعونة لاعب منتخبها جون بنتسيل وزميله خلال المباراة مع تشيكيا في كأس العالم في ألمانيا حين رفعا العلم الإسرائيلي فرحا بعد تسجيل الهدف. لقد كانت تلك حركة حمقاء بكل المقاييس ليس فقط لأنه يفترض في مثل هذه المناسبة العالمية أن يرفع اللاعب علم بلاده فخرا واعتزازا بل لأن رفع علم إسرائيل إهانة لكل من تحتل هذه الدولة العنصرية أرضه وتقتل شعبه وهو ما كانت تفعله تحديدا والعالم مشغول بكأس العالم حين ارتكبت مجزرة شاطئ غزة.

وكشأن الدول التي تبحث، أو يبحث لها عن تفسيرات أو تبريرات، حين تقيم علاقات دبلوماسية مع إسرائيل ويرفرف علمها على أحد أبنية عواصمها ذكرت بعض المصادر أن اللاعب الغاني فعل ما فعل كي يتم تجديد عقده مع فريق هابوعيل الإسرائيلي فيما ذكرت أخرى أنه فعلها لأن ناديه عدل عن قرار سابق بالاستغناء عن خدماته. ومهما يكن فإن الإعلام الإسرائيلي انقض على هذه اللقطة لتتصدر نشراته والصفحات الأول لجرائده وتجعل «معاريف» مثلا تكتب «نحن على الخارطة» بعدما قال وزير الرياضة الإسرائيلي «ثمة إسرائيلي في المونديال» الذي لم يفلحوا في الوصول إليه إلا مرة واحدة عام 1970 ما دعاهم لمتابعة هذه التظاهرة الكروية بعقلية دينية متعصبة، لا تستنكر إلا عند غيرهم، حين يركز المعلقون الإسرائيليون على ضرورة تشجيع المنتخب الأرجنتيني لأن مدربه وقائده يهوديان مما سيتيح المجال إن فازوا بكأس العالم لأول يهودي أن يرفع هذا الكأس في التاريخ!

ما يثير الانتباه أن المعلقين الرياضيين العرب ورغم انغماسهم في حمى المباريات لم يتركوا ما فعله اللاعب الغيني يمر هكذا دون تعليقات هي للسياسة أقرب، فمن الصعب أن تعلق بمفردات رياضية على حركة هي سياسية دعائية حتى النخاع، فمعلق «الأهرام» المصرية مثلا قال إن حركة اللاعب الغاني هي من النوع السياسي التي تعاقب عليه «الفيفا» التي لا تقبل أن يتم التعبير عن أي انتماء سياسي أو ديني في ملاعب كرة القدم خاصة أن حركة اللاعب الغاني تعني أن يرد عليه أي لاعب عربي أو حتى أجنبي آخر برفع علم فلسطين لتتحول مباريات المونديال إلى مناظرات سياسية حول قضية الشرق الأوسط، فيما وصف معلق «الخليج» الإماراتية بنتسيل بـ«اللاعب العميل» الذي تساءل كم قبض مقابل هذه اللقطة المصطنعة التي تصدرت للحظات شاشات التلفزيون في العالم كله، والأمر كله لا يخلو من «ترتيب مسبق ودعاية مقصودة» حسب «الأخبار» القاهرية التي اعتبرت أن «أصدقاء اللاعب الغاني من الإسرائيليين طبعا وربما من العاملين في المخابرات الإسرائيلية ذهبوا إلى ألمانيا ولديهم هدف واحد، ليس بالطبع تشجيع غانا ولا تأييد بنتسيل ولكن لهدفهم الأول وهو حمل علم إسرائيل في المدرجات وإعطائه لهذا اللاعب الغبي والجاهل ليلوح به إلى الكاميرات بعد الفوز وتحقق لهم ما أرادوا وفقدت غانا تعاطفنا جميعا».

لنتخيل للحظة أن تظاهرة ضخمة ككأس العالم هذا تتحول ساحة لتنابز سياسي أو ديني أو عرقي، كيف يمكن التنكيد مثلا على المنتخب الأمريكي بغزو العراق وممارسات سجني أبو غريب وغوانتنامو، وكيف يمكن التنديد ببرنامج إيران النووي أو التهليل له في مباريات المنتخب الإيراني، وكيف يمكن لبعضهم أن يعير السعوديين بأسامة بن لادن والإرهاب والفرنسيين بإصرارهم على عدم الاعتذار عن ماضيهم الاستعماري الفظيع في الجزائر وكيف يمكن أن تذكر الأسبان بقضية الباسك و..هكذا.

لا بد من وقفة صارمة مع ما أقدم عليه اللاعب الغاني ومعاقبته عليه رغم اعتذار بلاده حتى لا نفتح الباب أمام سابقة لا أحد يدري إلى أين يمكن أن تؤول.

القدس العربي
يومية سياسية مستقلة
تطبع في لندن ونيويورك وفرانكفورت وتوزع في جميع انحاء العالم

الاشتراكات:
الاشتراك السنوي 450 جنيها استرلينيا في عموم بريطانيا و 750 دولارا امريكيا للوطن العربي وخارج بريطانيا بما في ذلك اجور البريد.

الناشر:
مؤسسة القدس العربي للنشر والاعلان

رئيس التحرير:
عبد الباري عطوان

المقر الرئيسي (لندن): 164/166 كنج ستريت، همرسميث، لندن دبليو 6 او كيو يو
هاتف: 8008 741 ـ 0208 (6 خطوط) ـ
فاكس: 8902 741 ـ 0208 أو 7637 748 ـ 0208
مكتب القاهرة: 43 أ شارع قصر النيل ـ الدور الاول ـ شقة رقم (2). هاتف/فاكس: 3901523(202)
مكتب المغرب: 80 شارع فال ولد عمير شقة 7 الطابق الرابع ـ الرباط. هاتف/ فاكس: 770594(37 212)
مكتب عمان: شارع الصحافة مجمع البداد التجاري الطابق الرابع.
هاتف: 5337920 فاكس: 5337928 (9626)
مكتب باريس: هاتف ـ فاكس: 57364 420 (331)

Head Office (London): 164-166 King Street, Hammersmith, London W6 0QU England
Tel: 0208-741 8008 (6 Lines) **Fax:** 0208-741 8902 / 748 7637
email: ***alquds@alquds.co.uk*** * *Internet:* ***www.alquds.co.uk***
Cairo Office: 43 a Kasser Al Neel St, First Floor, Flat No (2).
Tel/Fax: (202) 3901523
Morocco Office: 80 Fal Ould Omeir Str. Flat No.7 - Rabat - Morocco
Tel/Fax: (212 37) 770594
Amman Office: Al Sahafa St. Badad Business Complex.
Tel: (9626) 5337920 **Fax:** 5337928
Paris Office: Tel / Fax: (331) 420 57364

Al-Quds Al-Arabi
daily Independent News Paper
Published In London, New York and Frankfurt by Al Quds Al- Arabi Publishing LTD
Circulated in Europe, Middle East, North Africa and North America.
Editor In Chief
ABDEL BARRI ATWAN